

**المحور الرابع:**  
**الأبعاد الدولية للتمويل الدولي.**

### تمهيد:

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بالتأثيرات المتبادلة بين مكوناته، فالترابط الاقتصادي المتزايد فيما بين دول العالم في العديد من أشكاله سواء تعلق الأمر بالتجارة الخارجية من جهة و حركة رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، قصيرة وطويلة الاجل أو التغيرات التي تحدث في النظام النقدي الدولي وتأثير ذلك على السيولة الدولية و حدوث الازمات المالية نتيجة تنامي ظاهرة العولمة المالية من جهة ثانية، كل هذا يوضح الابعاد الدولية للتمويل الدولي.

### 1. النظام النقدي الدولي:

يعتبر النظام النقدي الدولي عنصرا ديناميكيا في الاقتصاد العالمي نتيجة التأثير الواضح في العلاقات الاقتصادية الدولية على اعتباره سيرورة من العلاقات والتنظيمات التي تميز الجانب النقدي للاقتصاد العالمي.

### 1.1 مفهوم النظام النقدي الدولي:

يشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية، فهو لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فحسب، وإنما يتعداه للاهتمام بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات والطريقة التي أنشأ وسوى بها<sup>1</sup>.

كما يعرف أيضا بأنه: مجموعة من القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه: مجموعة من العلاقات الدولية المنبثقة عن التجارب العملية، والاتفاقات الدولية، التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل

<sup>1</sup> - فاطمة الزهراء خبازي (2012): النظام النقدي الدولي: المنافسة -أورو- دولار، دار البازوري، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ص.09.  
<sup>2</sup> - عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان (2015): أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع، لبنان، ص.217.

دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، كما تمثل الشكل الغالب الذي تستودع فيه الدول الدائنة حقوقها المالية قبل الدول المدينة<sup>1</sup>.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على أنه ذلك النظام المتكون من مجموعة من المؤسسات والقواعد والاجراءات التي تهدف إلى إدارة النقد الدولي مما يسهل عملية التبادل الدولي واستقرار العلاقات النقدية الدولية.

ويتألف النظام النقدي من أربعة عناصر رئيسة هي<sup>2</sup>:

1- وجود عملية تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية سواء أكان ذهب أو عملات قابلة للتحويل، أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاصة.

2- وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

3- وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم.

4- وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.

### 2.1. تطور النظام النقدي الدولي:

لقد مر النظام النقدي الدولي بعدة تطورات مهمة نذكرها فيما يلي<sup>3</sup>:

#### أ. قاعدة الذهب ( 1870 - 1914 ):

سادت قاعدة الذهب لمدة تزيد عن أربعين سنة، حيث تم تحديد القيمة الخارجية لكل العملات بأسعار ثابتة مقومة بالذهب والملاحظ خلال هذه المرحلة أن جل العملات لدول العالم يتم تبادلها بدون قيود أو شروط، ولا تحدث تقلبات الا في حدود صغيرة جدا حيث يتم تحديد نافذة التقلبات بتكاليف شحن الذهب ولكي تكون قادرة على تحويل

<sup>1</sup> - وليد مصطفى شاويش (2011): السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ.، ص.70.

<sup>2</sup> - عرفان تقي، مرجع سبق ذكره، ص.2015.

<sup>3</sup> - أنظر:

- مورد خاي كريانين(2007): الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ، الرياض، الطبعة الاولى، ص.282.

- رمزي زكي(1999): الاحتياطات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الاولى، ص.58.

عملاتها بالذهب فالبنوك المركزية يجب أن تحتفظ باحتياطي من الذهب ومن ثم فإن الذهب كان هو الأصل الرسمي للاحتياطي.

### ب. قاعدة الصرف بالذهب ( ما بين الحربين ):

خلال هذه المرحلة حاولت الدول المحافظة على الدور الريادي للذهب كمرجع رئيس للإصدار النقدي للعملة من خلال ميكانيزم جديد أطل عليه العملات المركزية أو ما يسمى بالتبادل القياسي فالى جانب الذهب يتم اللجوء الى عملتين مركزيتين لدعم التغطية في عملية اصدار العملات الوطنية لدول العالم (الجنيه الاسترليني و الدولار الأمريكي)، استمر معيار تبادل الذهب لوقت قصير قد دمر النظام عملياً خلال أزمة الكساد العظيم (1929 - 1934) حيث ألغت بريطانيا العظمى معيار تبادل الذهب في عام 1931 والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب التفاوت بين إنتاج الذهب ونمو التجارة الدولية، قيام الحرب العالمية الثانية أدى إلى تركيز الذهب لدى لأطراف الحرب من أجل تمويلها، وخلال عمليات اعادة اعمار أوروبا في اطار مشروع مارشال تطلبت المرحلة التوسع النقدي والحاجة الى الاحتياطيات من الذهب والدولار والجنيه وقد انعكس ذلك على الاحتياطيات الدولية.

### ج . نظام بروتن وودز:

من أجل اعادة تنظيم الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية تم عقد مؤتمر برنتون وودز في نيو همشير عام 1944 بحضور 44 دولة بهدف خلق نظام نقدي وماي وتجاري يتناسب مع الأوضاع الجديد التي ميزت الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ، فمن الجانب النقدي فكانت اهم النتائج التي انبثقت من هذا المؤتمر تتمثل في وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها، ضمان حرية التحويل بين العملات المختلفة، تحقيق التوازن في موازين المدفوعات، والإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد. فالذهب لم يعد هو المعيار الأساسي لقيمة العملات حيث تم الدفع بالدولار ليصبح

محور النظام النقدي الدولي المنبثق من المؤتمر، فتم ربط كل العملات بالدولار الأمريكي عند سعر ثابت والنافذة لبيع وشراء الدولار هي 2 % ، ونظرا لكون الدولار هو المحدد العام فإن ذلك يساهم بارتباط العملات مع بعضها البعض ، ولتوضيح هذا الميكانيزم يجب الإشارة الى أن كل بنك مركزي يسعى الى المحافظة على سعر ثابت بين عملته الوطنية والدولار الأمريكي يقوم بالاحتفاظ باحتياطي رسمي من الدولار وهذا الاحتياطي يتم اللجوء اليه في حالة حدوث اية زيادة في الطلب على الدولار مما يضع ضغوط على الحد الاقصى لسعر الصرف.

ويعود السبب في اعتماد الدولار الامريكي القابل للصرف بالذهب عملة دولية تتمتع بالقبول العام في تسوية الحقوق وتحصيل الديون وبهت قاص كل المعاملات النقدية في السوق الرأسمالي العالمي كون الولايات المتحدة الامريكية كانت المنتصر الاكبر من الحرب العالمية الثانية وأكبر قوة نقدية عالمية حيث كان لديها ما يفوق 80 % من الذهب العالمي.

### 3.1. معايير كفاءة النظام النقدي الدولي:

يمكن الحديث عن كفاءة الأداء لكل نظام اقتصادي سواءا تجاريا أو ماليا أو نقديا اذا تم تحقيق الاهداف المسطرة وفق سيرورة وديناميكية تتماثل والأطر المحددة عند بناء هذا النظام، أما عند حدوث أزمة في اي نظام اقتصاد فهذا راجع الى وجود اختلالات مست الركائز الاساسية التي يقوم عليها، انطلاقا من كل هذا فالنظام النقدي الدولي يجب أن تكون لديه حزمة من المعايير التي تمكننا من قياس مدى حسن سيره و كذلك تسمح لنا بتحديد مواقع الخلل في حالة خروجه عن الاطر المحددة، وهذه المعايير هي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - أنظر:  
- جهاد عودة (2014): مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص 315-316.  
- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 245.  
- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 64 - 66.

**أ. معيار نمو التجارة الدولية :**

أي مساهمة النظام السائد في زيادة نمو التجارة الدولية بعناصرها المختلفة بين دول العالم بما يساهم في اتساع حجم السوق العالمي الذي يعبر عن ديناميكية وظيفية لعمل الرأسمالية واستمرار نموها.

**ب. معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار:**

أي مدى قدرة النظام السائد على منع قوى التضخم (أو الانكماش) في الأقطار الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على مستوى الأسعار العالمية، فكلما ساهم النظام النقدي الدولي في ظل قواعد متفق عليها من كبح وحصر مفعول هذه القوى وتقليص المدة الزمنية لذلك وذلك على طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها ذلك النظام وبالتالي التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي غالباً ما يتعرض إليها النظام الرأسمالي العالمي.

**ج. معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي :**

من خلال المساهمة الايجابية والفاعلة للنظام النقدي الدولي خلال فترة زمنية السائد في علاج الاختلال الداخلي الذي ينشأ غالباً في اقتصاديات الدول الرأسمالية، بأقل تكلفة عن طريق إحداث التناسق بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي وسياسات التعامل الخارجي وهوما ينعكس بصورة ايجابية على دول المحيط التي هي دول نامية بالأساس.

إلا أنه يمكن القول أن تطور المعايير السابقة بشكل إيجابي لا يمكن إرجاعه فقط لكفاءة النظام النقدي الدولي فقد يرجع لأسباب أخرى ونفس الشيء بالنسبة لتدهور هذه المعايير، ولكنه قد يؤدي إلى تحقيق المعايير السابقة عن طريق القيام بمجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل فيما يلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - محمد سرور الحريدي (2016): الأسس العلمية والقوانين المتبعة في إدارة منظمات المال والأعمال الدولية والعالمية، دار القلم للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، صص.317-318.

- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض في إطار واضح ومستقر لأسعار الصرف: وهذا ما يعد شرطاً أساسياً لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية ونمو التجارة العالمية.
- استقرار أسعار الصرف: ولا نعني هنا تجميد أسعار الصرف، فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس لسعر الصرف حسب الظروف الاقتصادية للدولة.
- توفير حد أدنى من التعاون الدولي: في إطار متعدد الأطراف.
- توفير السيولة الدولية: من أجل تسهيل عمليات التبادل الدولية.

### 2. السيولة الدولية:

ترتبط السيولة الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتمويل الدولي سواء تعلق الأمر بمكوناتها أو ميكنزوماتها من جهة أو من خلال السيرورة التاريخية من جهة ثانية، على اعتبار أن جميع المعاملات الاقتصادية بصورة عامة والمدفوعات الدولية بصورة خاصة لا تتم الا بوجود وسائل دفع دولية - مختلف عناصر السيولة الدولية - إضافة أن السيولة الدولية تمثل محورا أساسياً ضمن ديناميكية النظام النقدي الدولي.

#### 2.1. مفهوم السيولة الدولية:

تتمثل السيولة الدولية في جميع وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة والمتاحة وغير المشروطة لتسوية المدفوعات الدولية ، أي لتمويل التجارة الخارجية لدول العالم<sup>1</sup>. ويقصد كذلك بالسيولة الدولية تلك الموارد لدى السلطات النقدية والتي تستطيع من خلالها تمويل الاختلالات الخارجية دون الحاجة الى أي شكل من أشكال الترتيبات التكميلية غير المرغوب فيها في حالات الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات<sup>2</sup>.

فالسيولة الدولية لدولة ما تتمثل في مدى كفاية وملائمة الاحتياطات ووسائل الدفع

الدولية المتاحة للسلطة النقدية لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، فالسيولة

<sup>1</sup> - عرفان نقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 230

<sup>2</sup> - عبدالكريم شنجار العيساوي، عبدالمهدي رحيم العويدي، السيولة الدولية في ظل الأزمات الاقتصادية و المالية ، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 19.

- الدولية إذا تعتبر أكثر شمولية من الاحتياطات الدولية وهذا راجع الى<sup>1</sup>:
- الأصول الاحتياطية تكون فقط في حوزة السلطات النقدية، أما السيولة الدولية هي عبارة عن وسائل الدفع الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية والحكومة المركزية وغيرها - ليس فقط تحت تصرف السلطات النقدية.
  - أن الأصول الاحتياطية لدى السلطات النقدية تمثل مطالبات على غير المقيمين فقط أما السيولة الدولية لدى السلطات النقدية تمثل المطالبات والالتزامات على المقيمين وغير المقيمين في الدولة.
  - يستند مفهوم الأصول الاحتياطية في اطار الموازنة العامة أما مفهوم السيولة الدولية فإنه يشمل كافة التدفقات من العملات الأجنبية التي تنجم عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة خارج الموازنة العمومية للسلطات النقدية.

### 2.2. أنواع السيولة الدولية:

للإحاطة بموضوع السيولة الدولية لابد أن نميز بشكل واضح بين عناصر السيولة الدولية التي تمتلكها الدولة وبين العناصر التي تقترضها من العالم الخارجي ، وهو ما يدفعنا الى التمييز بين نوعين من السيولة الدولية وهما<sup>2</sup>:

#### أ. السيولة غير المشروطة ( المملوكة ):

تتمثل السيولة غير المشروطة أو ما يطلق عليها المملوكة في السيولة الحرة التي توجد تحت تصرف السلطات النقدية الرسمية في دولة ما، أي تلك الأصول والاحتياطات الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية ملكية مطلقة وتستطيع التصرف فيها بحرية طبقا لظروفها الخاصة، وهذا ما يخول لها - السلطات النقدية - حصر هذه الموارد وقياسها بوصفها تعكس القدرة الذاتية للدولة على مواجهة أعبائها الخارجية، فالذهب الموجود لدى البنك المركزي وحجم الشريحة الذهبية لدى صندوق النقد الدولي فضلا عن العملات

<sup>1</sup> - نفسه، ص ص: 22، 21.

<sup>2</sup> - أنظر:

- عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 94، 93.



الأجنبية القابلة للتحويل التي تحتفظ بها الدولة كإحتياطيات وكذلك وحدات حقوق السحب الخاصة، كل هذا يندرج في نطاق السيولة الدولية المملوكة.

**ب. السيولة المشروطة ( المقترضة ):**

هي كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي في اطار عمليات التمويل الدولي لتسوية خاصة العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، ويختلف هذا الشكل من السيولة الدولية عن السيولة الدولية المملوكة باعتباره يمثل التزامات مالية واجبة السداد في آجال محددة كالقروض الخارجية والسحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية للدولة أو الاقتراض من أسواق النقد الدولية مثل "سوق الأورودولار".

**3.2. مكونات السيولة الدولية:**

تتكون السيولة الدولية من مجموعة من العناصر المترابطة والمؤثرة في بعضها البعض، أهمها:

**أ. الذهب:**

يمثل الذهب المحتفظ به لدى البنك المركزي في أية دولة مكونا رئيسيا للسيولة الدولية لهذه الدولة، وعلى مر التاريخ والمحطات التي كانت في تطور الاقتصاد العالمي كان للذهب الدور الريادي في تكوين السيولة الدولية لأغلب دول العالم خاصة عند سيادة قاعدة الذهب، والتي كان خلالها سوق لند يلعب دور شبه بنك مركزي عالمي لتحديد قيم العملات انطلاقا من تماثل القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للنقود في ظل اعتبار الذهب في تلك الفترة يعتبر المرجع الوحيد للاصدار النقدي لجميع دول العالم.

**ب. العملات القابلة للتحويل ( العملات القيادية ):**

بعد انهيار الدور الريادي للذهب في بناء السيولة الدولية ابتداء من الانتقال من قاعدة الذهب الى قاعدة الصرف بالذهب برز دور العملات الدولية القابلة للتحويل كمصدرا هاما ومكونا رئيسيا للسيولة الدولية ابتداء من الدولار الأمريكي والجنيه

الاسترليني - ما أطلق عليا في بادئ الأمر العملات المركزية - وبعد الحرب العالمية الثانية وفي اطار نظام بروتن وودز بدأ يظهر الدور الريادي للعملات القيادية في تكوين السيولة الدولية بصورة عامة والاحتياجات الدولية بصورة خاصة، وأهم هذه العملات فإضافة للدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني ظهر الين الياباني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني - هذين العملتين تم تعويضهما باليورو في جانفي 2002 - ثم دخول الايوان الصيني كعملة قابلة للتحويل ابتداء من 2016.

### ج. حقوق السحب الخاصة (SDRs):

كان لنقص السيولة الدولية ابتداء من سنة 1967 ومحدودية موارد صندوق النقد الدولي في تلبية طلبات الدول الأعضاء، والشكوك حول حجم احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب مقارنة بالالتزامات المترتبة عليها سواء الالتزامات المحلية أو الالتزامات العالمية، المساهمة في قيام صندوق النقد الدولي في انشاء حقوق السحب الخاصة (SDRs) سنة 1969 لمعالجة تداعيات كل ذلك، ولا تستخدم - حقوق السحب الخاصة - في المبادلات التجارية أو الخدمات على صعيد الاقتصادات و إنما تستخدم من قبل الحكومات والبنوك المركزية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي للحصول على العملات العملات الدولية القابلة للتحويل مقابل هذه الوحدات<sup>1</sup>.

وتعرف حقوق السحب الخاصة على أنها موجودات أو أصول قابلة للمبادلة آنيا ودون شروط بعملات قابلة للتحويل، فهي عبارة عن تسهيلات سحب إضافية يوفرها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء لديه، وهي ذهب ورقي يمثل نقدا دوليا، يقوم على أساس من التعاون والثقة الدولية المتبادلة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - أنظر:

- عثمان ابو حرب (2011): الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ص 180.  
- ياسر الحويش (2014): حقوق السحب الخاصة مفهومها واقعها ومستقبلها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، المجلد 30، العدد الثاني، ص 10-15.

<sup>2</sup> - مها رياض عبد الله (2012): صندوق النقد الدولي: تقرير اقتصادي اسلامي، المعهد الدولي للفكر الاسلامي، فرجينيا، الو.م.أ، ص 42-43.

كما يمكن تعريفها على أنها تخصيصات سحب خاصة بهيئة وحدات نقدية حسابية (ذهب على ورق) تعطي الدول التي تحوزها الحق في الحصول على عملات قابلة للتحويل ليس من موارد الصندوق بل من الدول الأعضاء، إن طبيعة حقوق السحب الخاصة تجعل منها نظاما مبتكرا وتمتاز بسيولة غير كاملة نظرا لكونها ليست عملة بحد ذاتها، وليس لها القدرة على تبرئة الذمم وتسديد الديون بصورة مباشرة وإنما يتم ذلك عن طريق استبدالها بعملة حقيقية قابلة للاستعمال المباشر<sup>1</sup>.

إن صندوق النقد الدولي في ظل ميكانزمات حقوق السحب الخاصة يضمن من خلال تدخله لكل دولة أن تستخدم مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة إذا احتاجت لذلك، بشرط أنه يجب أن توافق دولة أخرى عضو بقبول هذه الوحدات، أي أن تدخل صندوق النقد الدولي هنا يكون وسيلة لتأمين سيولة للدول التي بحاجة لاستخدام وحداتها من حقوق السحب الخاصة من جهة، ويكون واقيا للدول التي تقبل هذه الحقوق، ونقدم من خلال الجدول التالي التركيبة النسبية من سلة حقوق السحب الخاصة:

**الجدول رقم (4-01): سلة حقوق السحب الخاصة**

العملات	الأوزان النسبية لكل عملة	عدد ثابت من وحدات العملة لمدة خمس سنوات ابتداء من 1 أكتوبر 2016
الدولار الأمريكي	41.73	0.58252
الأورو	30.93	0.38671
اليوان الصيني	10.92	1.0174
الين الياباني	08.33	11.900
الجنيه الاسترليني	08.09	0.085946

**Source:** international monetary fund (2018): special drawing right, on website: <https://www.imf.org>

<sup>1</sup> - عثمان أبو حرب، مرجع سبق ذكره، ص.180.

وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة على أساس المبالغ المحددة لكل عملة في السلة بالدولار، باستخدام أسعار الصرف المعلنة ظهر كل يوم اثنين في سوق لندن<sup>1</sup>.

### د. التسهيلات الائتمانية الممنوحة في اطار التعاون الدولي:

يتمثل هذا المكون من السيولة الدولية في كل القروض والتسهيلات الممنوحة في اطار التعاون الدولي موجه بالأساس الى معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات للدول وكذلك لدعم قطاعات اقتصادية وتنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية والمالية.

### خلاصة:

يرتبط التمويل الدولي ارتباطا وثيقا مع العديد من الجوانب المتعلقة بالنظام النقدي، فالنظام النقدي الكفؤ هو الذي ياهم باستقرار الأوضاع النقدية الدولية التي تمهد الطريق نحو سيرورة دائمة لعمليات التمويل الدولي خاصة القصيرة ومتوسطة الاجل ما يساهم في انتعاش الجانب التجاري من الاقتصاد العالمي واستقرارا للنظام المالي العالمي، كما أن للسيولة الدولية مكانة محورية وعلاقة متبادلة مع التمويل الدولي نظرا لكون السيولة الدولية تمثل روح عمليات التمويل الدولي باختلاف انواعها، فنقصها يؤثر سلبا على هذه العمليات والعكس صحيح.

<sup>1</sup> - international monetary fund (2018): special drawing right, factsheet, Washington, U.S.A., on website: <https://www.imf.org>